

قياس قدرة الشركات على تقديم المحتوى المحلي في البلدان الغنية بالموارد

مارسيلو نيومان وروجر تيسوت ودانييل مابري

August 2017 / KS-2017--DP019-ARA

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

حقوق النشر محفوظة (2017) لمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الوثيقة أو استخدامه بدون نسبته بشكل واضح وملئم للمركز.

«سياسة المحتوى المحلي» هي عبارة عن نهج شامل لضمان حصول أصحاب الموارد على قيمة من التطورات تفوق الإيرادات المالية وحدها. وقد أوضح كابسارك فوائد تبني المنظور الديناميكي عند تقييم قدرات الشركات -قدرتها على إدارة المشاريع- واقتراح المركز أداة لتقييم الشركات في هذا المجال. ونقدم في هذه الورقة تحليلًا يستند إلى الإحصاءات الوصفية التي جمعت من تطبيق الإطار المبين في الورقتين السابقتين.

تعمل أوغندا على تطوير صناعاتها النفطية عقب الاكتشافات الكبرى حول بحيرة ألبرت في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد. وقد مثلت دراسة حالة مفيدة لتطوير رؤى يمكن تطبيقها تطبيقًا أعم على الاقتصادات الغنية بالموارد التي تسعى إلى تعظيم القيمة المستخرجة من ثرواتها الطبيعية. أجرى كابسارك دراسة للشركات الأوغندية وقدراتها وإمكاناتها لخدمة صناعة النفط والغاز كموردين. وكانت النتائج المحددة كالتالي:

تظهر الشركات الأوغندية أداءً جيدًا نسبيًا في بعض النواحي الهامة، بما في ذلك القدرة الاستيعابية والابتكار. إلا أن ذلك يعوقه انخفاض مستويات التشارك مع القطاعين الأكاديمي والصناعي ومحدودية الصادرات وضعف التفاعل مع القطاع المالي.

تظهر الشركات التي شملتها الدراسة سلوكًا رياديًا في تنفيذ المشاريع، وهو أمر يشجع السياسات العامة على تحفيز القطاع الخاص. وعلو على ذلك، فإن جميع الشركات تقريبًا ملكيات خاصة.

لا تستخدم المعايير الدولية -الهامة في عمليات النفط والغاز- على نطاق واسع. ويعد سد هذه الفجوة فرصة لتطوير سياسات المحتوى المحلي المناسبة.

تعد صناعة النفط والغاز صناعة جديدة في أوغندا، و 29 في المائة من الشركات التي شملتها الدراسة هي بالفعل موردة للقطاع. ولا تمثل مساهمة ذلك في مبيعاتها سوى نسبة مئوية ضئيلة. ويشير هذا المستوى المنخفض من المبيعات بين عدد كبير نسبيًا من الموردين إلى تأثير إيجابي محتمل على سلسلة التوريد المحلية إذا ما تم تصميم سياسات المحتوى المحلي المناسبة.

هذه الورقة هي الثالثة في سلسلة من أربعة أوراق بحثية تركز على تقدير قدرات الشركات المحلية على تصميم سياسات المحتوى المحلي (خاصة في الاقتصادات الناشئة). وأوضحت الورقة الأولى فوائد دمج منظور ديناميكي عند تقييم قدرات الشركات. وقدمت الورقة الثانية أداة لتقييم الشركات لقياس احتمالية تطويرها للقدرات المستقبلية المناسبة لتلبية احتياجات البلدان الغنية بالموارد. وتقدم هذه الورقة الثالثة تحليلاً يستند إلى الإحصاءات الوصفية التي جمعت في أوغندا - وهي دراسة الحالة التي استخدمناها لتطوير إطار تحليلي يهدف لتعظيم القيمة المستخرجة من تطورات الموارد الطبيعية. وستتضمن الورقة الأخيرة اختبارات إحصائية وستضع مؤشرات لتقدير قدرات الشركات.

إن فهم قدرات الشركات المحلية هو الخطوة الأولى نحو تطوير سياسات المحتوى المحلي السليمة. وفي حالة أوغندا - التي ستصبح قريباً منتجة للنفط - فإن توفر الفهم الجيد لقدرات الشركات في البلاد وفق المفاهيم الاقتصادية والمبادئ الإدارية ومن منظور صناعة النفط يمكن أن يساعد صناع السياسات على رسم الأهداف المناسبة لسياسة المحتوى المحلي. ويعد المسح الذي أجري واستعرض في هذه الورقة مثالا على كيفية تقدير هذه القدرات في الدول الجديدة المنتجة للموارد الطبيعية.

وفي السنوات الأخيرة، عززت العديد من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة سياسات المحتوى المحلي بوصفها آلية للحصول على فوائد اقتصادية أكبر باستغلال مواردها النفطية والمعدنية. غير أن البلدان الجديدة في مجال

النفط والغاز تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بإمكانات شركاتها المحلية على المشاركة في سلسلة إمدادات النفط أو الاعتماد على الدراسات التي أجرتها شركات النفط الأجنبية. ويضيف هذا البحث منظورا إضافيا من خلال دمج مفاهيم القدرة الاستيعابية والابتكار مع الأبعاد النموذجية ذات الصلة بصناعة النفط. وتتعلق هذه المفاهيم بالمواقف والسلوكيات الأساسية التي تدعم أداء الشركات المحلية وقدرتها التنافسية. ويوفر هذا المنظور المشترك مجموعة أوسع من التحليلات لصناع السياسات وكذلك المؤسسات أو الشركات المهتمة بتطوير الشركات المحلية. وتركز هذه الورقة على التحليل الوصفي رفيع المستوى للشركات الأوغندية. وستكمل ورقة أخرى لاحقاً التحليل الوصفي الذي تم تطويره هنا، مع التركيز على الاختبارات وبناء مؤشرات لتقدير قدرات الشركة بهدف تقديم توصيات أكثر تحديدا لصناع السياسات. يعرض الجدول في الصفحة التالية ملخصاً لأبرز نتائج الدراسة.

وتستند البيانات الأساسية لهذه الدراسة إلى دراسة استقصائية أجراها كابسارك بالتعاون مع شركاء محليين شملت 263 مقابلة شخصية مع شركات أوغندية تعمل في المجال. وكان مركز أبحاث السياسات الاقتصادية التابع لجامعة ماكيرييري متعاوناً رئيسياً في إجراء الدراسة الاستقصائية، بينما ساعد موظفو مكتب الإحصاءات الأوغندية في اختيار عينة الشركات التي جرت مقابلتهم. وقد اختيرت العينة عشوائياً من آخر تعداد للمؤسسات في أوغندا، بما في ذلك 10 قطاعات اقتصادية موزعة جغرافياً، ويرجع أن يكون لها ارتباط بصناعة النفط والغاز.

جدول 1. نتائج الدراسة.

العينة	263 شركة
المناطق الجغرافية	كمبالا، واكيسو، مكونو، جينيا، هويما، تورو، مبارارا، مبالى، أرووا، جولو، ماسيندي، كاسيسي
الشركات الموردة للصناعة النفطية	29%
الشركات التابعة لشركات أجنبية	13%
مستوى المبيعات السنوية	مبيعات 72% من الشركات أقل من مليون دولار
صادرات 2015	هناك صادرات لـ 38% من الشركات ولكن أثرها ضئيل على إجمالي المبيعات حيث تمثل 9%
عدد الموظفين في الشركات	10% من الشركات 5 موظفين وأقل 62% من الشركات 6-49 موظفًا 14% من الشركات 50-100 موظف 14% من الشركات عدد موظفيها يفوق المائة
متوسط عدد الموظفين الدائمين في الشركات	85 (إجمالي العينة) دون احتساب الشركات الثلاث الكبرى يصبح العدد 59
مستوى التنافس	مرتفع
القدرة الاستيعابية	مرتفعة نسبيًا (28% من الموظفين يحملون شهادات جامعية ولكن بمستويات مشاركة محدودة)
جهود الابتكار	كبيرة
نتائج الابتكار المتعلق بمنتجات جديدة	(2015) 31% من المبيعات كبيرة لكنها مركزة على مستوى الشركة والبلاد
نتائج الابتكار المتعلق بخدمات جديدة	(2015) 22% من المبيعات كبيرة لكنها مركزة على مستوى الشركة والبلاد
وجود خطة للصحة والسلامة	55% من الشركات
استخدام ISO 9001	30% من الشركات (منخفض)
استخدام ISO 14001	7% من الشركات (منخفض)
استخدام ISO 18001	8% من الشركات (منخفض)

المصدر: تحليل كابسارك.

ملاحظة: أوضحنا في الملحق كيف صممت عينة الدراسة.

عن المشروع

يسعى مشروعنا إلى فهم كيف يمكن لاستخراج الموارد الطبيعية أن يدفع بنمو اقتصادي شامل في البلدان المنتجة الجديدة. نحن نعكف على دراسة متعددة السنوات ومتعددة التخصصات وذات أربعة أهداف:

■ فهم الجغرافيا البشرية للبلدان المنتجة الجديدة.

■ تقييم حجم الاكتشافات الجديدة وتقدير الأثر المالي المباشر.

■ فهم كيفية توطين الصناعة لخلق نمو اقتصادي.

■ تقدير الآثار غير المباشرة وآثار الرفاهية على المجتمع.

ونحن ندرك أن رسم السياسات في البلدان المنتجة الجديدة عملية معقدة، ويسعى مشروعنا أيضا إلى فهم تفاعلات مصالح الجهات المؤثرة التي تحرك سياسات قطاع الطاقة.

وينصب تركيزنا المبدئي على أربعة بلدان هي كينيا وموزمبيق وتنزانيا وأوغندا – وهي دول يتوقع أن تنمي احتياطات كبيرة من النفط والغاز في الخمس إلى السبع سنوات المقبلة.

وتأمل هذه البلدان من خلال تنمية الموارد الطبيعية أن تصل لوضع اقتصادي متوسط الدخل بحلول 2030-2040. ويتم تنفيذ هذا المشروع بتعاون وثيق مع مراكز أبحاث رائدة ومنظمات غير حكومية في أفريقيا.

رابط البحث:

[قياس قدرة الشركات على تقديم المحتوى المحلي في البلدان الغنية بالموارد](#)



www.kapsarc.org